S/PV.7832

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٣٢

الثلاثاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد أويارثون مارتشيسي | (إسبانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | أنغولا | السيد غيموليكا |
| | أوروغواي | السيد بيرموديث |
| | أوكرانيا | السيد يلتشينكو |
| | السنغال | السيد سيس |
| | الصين | السيد شن بو |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد سواريث مورينو |
| | ماليزيا | السيدة أدنين |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | نيوزيلندا | السيد والبريدج |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سيسن |
| | اليابان | السيد بيسو |

**جدول الأعمال**

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2016/1011)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1643382 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في ليبيا

### تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2016/1011)

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/1048، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1011، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجرِيَ التصويتُ برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٢٣ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد سافرونكوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيدنا اتخاذ القرار ٢٣٢٣ (٢٠١٦)، ولكن يجب أن نتذكر أنه، خلال المناقشات بشأن إعداده، أعربنا عن تأييدنا القوي لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة ستة أشهر. ونعتقد أن ذلك الإطار الزمني الأمثل في ضوء الديناميات السياسية الضعيفة على صعيد تنمية البلد ومحدودية فعالية عمل بعثة الأمم المتحدة وعدم وضوح آفاق عودة موظفيها إلى البلد. ومن المحزن أن ذلك الرأي لم يُستجب له بسبب رغبة بعض أعضاء مجلس الأمن في رسم صورة متفائلة بلا مبرر للحالة في ليبيا.

**السيد رايكروفت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة ترحب ترحيبا حارا باتخاذ القرار ٢٣٢٣ (٢٠١٦)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالإجماع اليوم. وهو يبعث برسالة قوية تفيد بوحدة مجلس الأمن والتزامه بتسوية الحالة في ليبيا. وبصفتي القائم على الصياغة بشأن هذه المسألة، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم اليوم.

إن هذا التجديد أمر حيوي في وقت مهم بالنسبة لليبيا. فبعد مرور عام تقريبا على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، لا يزال الاتفاق وحكومة الوفاق الوطني المسار الوحيد الموثوق به لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. وقد أُحرز بعض التقدم بإنشاء المجلس الرئاسي في طرابلس، وفي مكافحة الإرهاب بإعلان الحكومة اليوم عن الانتهاء من العمليات العسكرية ضد داعش في سرت. ولكن، كما

سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.7827)، فإن ليبيا لا تزال تواجه طائفة من التحديات الجسام – على صعيد الأمن وبشأن الاقتصاد وحقوق الإنسان وبشأن الإجرام، مثل تهريب المهاجرين. ومن المهم بصورة حاسمة أن يواصل المجتمع الدولي التكلم بصوت واحد في دعم الممثل الخاص كوبلر وعمل البعثة من أجل تعزيز توافق الآراء هذا، وتشجيع جميع الأطراف الليبية على القبول بحلول وسط، ومواصلة دعم حكومة الوفاق الوطني في القيام بوظائفها، والحث على وقف التصعيد العسكري.

ولذلك، فإنني أرحب مجددا ترحيبا حارا بالرسالة الواضحة التي يبعث بها هذا القرار، ومفادها استمرار الدعم الدولي المقدم إلى ليبيا في هذا الوقت الحاسم. ومن خلال القرار، مكنا البعثة من مضاعفة جهودها لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي واستخدام الصلاحية المخولة لها في الدعوة إلى عقد اجتماعات في إطار المساعي الحميدة للأمين العام لدعم جميع أصحاب المصلحة الليبيين، بمن فيهم الذين لا ينخرطون حاليا بشكل كامل في العملية، حتى يتمكنوا من العمل مع المجلس الرئاسي لرسم الطريق إلى الأمام.

وبتمديد الفترة الزمنية من ستة أشهر إلى تسعة أشهر، وهي النقطة التي أثارها زميلي الروسي لتوه، أرسلنا أيضا رسالة واضحة تفيد بالتزام الأمم المتحدة المستمر في ليبيا إذ تمضي قدما في العمل لإعادة إرساء وجود دائم لها في ليبيا في العام الجديد. كما نتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي للأمين العام في عام ٢٠١٧، ونقف على أهبة الاستعداد لإجراء تعديلات فنية في ولاية البعثة إن اقتضى الأمر.

وأشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم وعلى دعمهم لتجديد الولاية. وسنستمر من خلال جهودنا المتضافرة في الاضطلاع بدور هام في ليبيا في عام ٢٠١٧ وما بعده. وفي الوقت الذي تفرقنا مسائل أخرى، يسرني أننا نواصل العمل معا بصورة بناءة لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

**السيدة سيسن** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن تصويت اليوم لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يجب أن يبعث برسالة لا لبس فيها إلى الشعب الليبي بأن الجهود التي يبذلها في رسم مسار نحو السلام والاستقرار تحظى بدعم واسع النطاق من قبل المجتمع الدولي، وأن ثمة اعترافا بأن العمل الدؤوب للبعثة بالغ الأهمية وضروري فيما تعكف على تقديم الدعم والمشورة والمساعدة إلى حكومة الوفاق الوطني. والولايات المتحدة تشيد بالجهود التي تبذلها البعثة. ونتطلع إلى مواصلة عملها من أجل تيسير التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية للتحديات التي تواجه ليبيا. ونتوق إلى سماع أخبار عن استمرارها في إحراز تقدم ونعرب لها عن دعمنا القوي.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٢٣ (٢٠١٦) بالإجماع، بصرف النظر عن الفوارق الدقيقة في المواقف. ويوضح التصويت وحدة مجلس الأمن في دعم عملية الأمم المتحدة. وإنني أشكر جزيل الشكر بريطانيا، القائمة على الصياغة، على جهودها في كفالة اتخاذ القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى أيلول/سبتمبر من العام المقبل. ويبعث قرار تمديد الولاية لمدة تسعة أشهر برسالة دعم مستمر إلى البعثة. وسيكون من الممكن استعراض الولاية عند الضرورة خلال العام، وينبغي إجراء استعراض استراتيجي بسرعة.

ويكرر القرار دعمه للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي. ويشجع حكومة الوفاق الوطني على إحراز مزيد من التقدم، وخاصة على الاستفادة من التقدم المحرز بالفعل في إنشاء حرس رئاسي. ويعرب عن دعم المجلس الكامل لبيان فيينا ويتضمن توضيحات مفيدة بشأن ولاية البعثة، وهو ما نرحب به. كما يمثل تمديد الولاية فرصة لإعادة تأكيد دعمنا الكامل لرئيس الوزراء فايز السراج وحكومته.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان قصير بصفتي الوطنية.

نقترب من الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق الصخيرات دون إحراز تقدم يذكر. ويشكل جمود في الحالة في ليبيا تهديدا لأمن ليبيا والمنطقة الأوسع نطاقا. وأذكر أن الاتفاق السياسي جاء نتاجا للعمل الذي اضطلعت بها الأمم المتحدة مع الليبيين أنفسهم، وأنه يجب التصدي للعديد من التحديات الملحة. وأولها تشكيل حكومة وفاق وطني، بدعم من مجلس النواب. والتحدي الثاني هو الأداء السلس للمؤسسات المالية في البلد. والثالث هو توحيد القوات المسلحة تحت السلطة التنفيذية. ولهذا السبب، أيدنا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والجهود التي يبذلها الممثل الخاص كوبلر. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا التمديد لولاية البعثة إلى تغير الحالة في ليبيا بشكل ملحوظ.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.